

## ابن مالك بين الوصفية والمعارية

سناء رفيق السواس \*

نقطة انطلاق:

يعيش المرء وسط بيئة تحتضنه فيتشرب بعاداتها وتقاليدها، ويتواصل مع أفرادها بلغة تعارفوا عليها. فإذا ما فقدت أحسن بغيرية وتعسر العيش بتعذر التواصل، إذ اللغة وسيلة التواصل. فقد أكد ابن جني على الخاصية اللغوية، وكشف عن وظيفتها في التعبير عن الأفكار فقال: "حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"<sup>1</sup>، ومثله قال ابن خلدون: "هي عبارة المتكلم عن مقصوده"<sup>2</sup>. أما "كارول" فقد رأى أنها "التي يمكن أن تستخدم في التعامل بين الأفراد عند مجموعة من البشر"<sup>3</sup>.

التقى علماء العرب مع علماء الغرب على الوظيفة الاجتماعية للغة، وعلى تنوعها بتنوع المجتمعات البشرية التي تعارفت ضمن البيئة الواحدة على استخدامات معينة. وقول هذا الأخير يطرح أمانا السؤال التالي: ما علاقة العرف باللغة؟ ويشكل نقطة انطلاقنا في مبحث من مباحث اللغة ألا وهو اللغة بين الوصفية والمعارية. نطرحه من باب الحال والتمييز في "ألفية ابن مالك".

تجمع اللغة بين أفراد المجتمع الواحد، فيها يعبر الحبيب عن حبه، والأم عن حنانها، والمعلم عن شربه، والتلميذ عن حفظه، والمواطن عن ولائه... لكن، كل منهم، لا بد له من التمكن منها لاتخاذها وسيلة سلبا كان استخدامه لها أم إيجابا، مما يقتضي تمتعه بكفاية لغوية. والكفاية اللغوية على حد تعبير "تشومسكي" هي المعرفة الضمنية لمتكلم

إن العرف اللغوي الذي أشار إليه تشومسكي هو نفسه العرف الذي عناه ابن خلدون حيث بين أن المتكلم يكرّر المسموع المتلقى بسماع، دون التوقف للتفكير في السبب الذي من أجله يتكلم بهذه الطريقة. وهو بالتالي على حد قول تمام حسان: "خاضع لما يحدده العرف من معايير اللغة. فالتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي ينشأ فيه يستعمل أصواتها، وصيغها، ومفرداتها، وتركيبها حسب أصول استعمالية معينة، يحددها بالمشاركة في التخاطب، ويمرر عليها، ويطبّقها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها. ولما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التفكير في السبب الذي من أجله يتكلم بطريقة خاصة؛ وإذا دعاه إلى ذلك سبب من الأسباب وقفت حائرا دون الإجابة عليه، وإنما يكون جوابه "إننا وجدنا آباءنا على أمة وإننا على آثاريهم مقتدون"<sup>5</sup>.

هكذا قد يكون موقف المتكلم باللغة إلا أن موقف الباحث يختلف عنه. فإذا كان هدف المتكلم هو صحة الاستعمال، فإن هدف الباحث هو الوصف عن طريق المنهج الصالح، فلا بد أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والملابس وطريقة المعيشة من عموما. ولا بد لها والحالة هذه أن تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية: بالملاحظة، والاستقراء، ثم التقييد<sup>6</sup>.

وهنا لا بد من التوقف عند تعريف كل من المنهج والملاحظة والاستقراء والتقييد؛ فالمنهج لغة، هو الطريق الواضح،

واصطلاحا هو مسار فكري يسلكه العالم من أجل كشف الظواهر والوصول إلى نتائج واضحة وسليمة تحدد طبيعة القضايا وتعلل علاقاتها، وهذا مشروط بوجود عالم يتسم بالموضوعية ويتحلى بالروح العلمية التي تسلكه بعمق الملاحظة.

والملاحظة هي جزء من المنهج العلمي التجريبي الساعي إلى المعرفة العلمية فهي "مشاهدة دقيقة لظاهرة من الظواهر يستعان فيها بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق وطبيعة الظاهرة ومن ثم تسجيل الخصائص التي تم التوصل إليها بواسطة الجهد المنطقي الذي بذله الباحث في تنسيق المعلومات وتوصيف الظواهر وتفسيرها"<sup>7</sup>.

إلا أن المعرفة العلمية لا تكتفي بالملاحظة وتسجيل الحقائق الجزئية، وإنما هي خلاصة مجهود عقلي غايته الوصول إلى حقيقة العلاقات التي تربط بين الظواهر، ومن ثم كشف ماهية العلاقات، وبوصفها أساس المعرفة العلمية التي يتم الوصول إليها بالاستقراء العلمي الذي يؤدي إلى اكتشاف القوانين. وظيفة الاستقراء إذا، لا تتوقف عند حدود معرفة الأسباب بل تتمدّد إلى معرفة القوانين<sup>8</sup> وهي تعرف بالقواعد.

هذه إذا هي حدود أدوات الباحث التي يستعملها لمعرفة قواعد لغة المتكلم الخاضع للعرف فيصيح هو بالتالي خاضعا لمنهج ألا وهو المنهج الوصفي. فالمنهج الوصفي هو وصف اللغة كما هي مستعملة في بيئة وزمن محدد. وأبرز مقوماته: السماع والاستقراء والملاحظة والتصنيف، ووضع المصطلح والمعارية.



إلا أنه قد لا يكتفي بهذا بل يسعى إلى بسط البراهين العلمية والحجج المنطقية لإثبات ما توصل إليه وقد يتجاوز ذلك إلى تعريف المصطلحات بل وإلى تحليل تسميتها ويكون بذلك قد استعمل المنهج المعيارى، إذ المعيارية هي الاحتكام إلى قواعد ثابتة في اللغة وأبنيتها وتركيبها ودلالاتها. ومن أهم مرتكزاتها القياس. والقياس لغة: التقدير، يقال: "قاس الشيء بقيسه قياساً وقياساً..." إذا قدره على مثاله<sup>9</sup>؛ وفي الاصطلاح: "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول". وعرف كذلك بـ: "الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم"<sup>10</sup>. وبلاستقراء تبين أن أركانه أربعة: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس وعلة جامعة تجلب الحكم للمقيس<sup>11</sup>. وعلى حد قول إبراهيم أنيس هو "حمل المجهول على المعلوم"<sup>12</sup>. والقياس هو المعول عليه في اللغة والتصريف والنحو. قال الكسائي (الرمز)<sup>13</sup>:  
إنما النحو قياس يُتَّبَعُ

وبه في كل علم يُنتَفَعُ والنحو هو ما نحن بصدد إله لا بد من التوقف عنده. إلا أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه ليكون على بصيرة فيه، ويحصل التصور بمعرفة المبادئ العشرة التي جمعتها محمد بن علي الصبان في هذه الأبيات<sup>14</sup>:  
إن مبادي كل فن عشره  
الحد والموضوع ثم الثمرة

وفضله ونسبة والواضح  
والاسم الاستمداد حكم الشارح  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى  
ومن ذرى الجميع حار الشرفا  
والنحو حده: علم بقواعد يعزف بها  
أحكام الكلمات العربية حال تركيبها من  
الإعراب والبناء وما يتبعضها من شروط  
النواسخ وحذف العائد.  
وشرفة: بشرف فائدته.  
واستمداد: من كلام العرب.  
وفضله: فوقائه على الكثير من العلوم  
بالنسبة والاعتبار.  
ومسائله: قواعده كقولك الفاعل مرفوع.  
وواضعه: أبو الأسود الدؤلي من  
التابعين بأمر من الإمام علي كرم الله  
وجهه.

ونسبته لباقي العلوم: التباين.  
واسمه: علم النحو وعلم العربية.  
وحكم الشارح فيه: وجوبه الكفائي على  
أهل كل ناحية والعيني على قارئ التفسير  
والحديث.

وخكي في سبب وضع أبي الأسود  
الدؤلي لهذا الفن أنه كان ليلة على سطح  
بيته وعنده بنته، فرأت السماء ونجومها  
وحسن تالك أنوارها مع وجود الظلمة  
فالت: "يا أبت ما أحسن السماء" - بضم  
النون وكسر الهمزة - فقال: "أي بنية  
نجومها"، وظن أنها أرادت أي شيء أحسن  
منها، فقالت: "ما أردت هذا إنما أردت  
التعجب من حسنها"، فقال: "قولي: ما  
أحسن السماء، وافتحي فاك". فلما أصبح  
غدا على سيدنا علي كرم الله وجهه وقال:

"يا أمير المؤمنين حدثني في أولادنا ما لم  
نعرفه" وأخبره بالقصة. فقال: "هذا بمخالطة  
العجم العرب"، ثم أمره فاشتري صحيفة  
وأملى عليه بعد أيام أقسام الكلام ثلاثة:  
اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وجملة من  
باب التعجب وقال: "انح نحو هذا". فلذلك  
سمي بعلم النحو. ثم قال: "تتبعه يا أبا  
الأسود ثم زد عليه ما وقع لك، واعلم يا أبا  
الأسود إن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمّر،  
وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر، وإنما  
تفاضل الناس في معرفة ما ليس بظاهر  
ولا مضمّر" ... ثم سمع أبو الأسود رجلاً  
يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
وَرَسُولُهُ﴾<sup>15</sup> بالجر، فوضع باب العطف  
والنعت<sup>16</sup>.

وقال الجلال السيوطي في ألفيته: "قَالَ نَحْوُ  
وَاللُّغَاتِ حَقٌّ مَنْ طَلَبَ"<sup>17</sup> وفيه إشارة إلى  
اتفاق العلماء على أن النحو يحتاج إليه في  
كل فن من فنون العلم لا سيما في التفسير  
والحديث وهذا ما بينه في شرحه للألفية.

انكب العلماء على التأليف في هذا  
الفن، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الفراهيدي  
وسيبويه والكسائي والفرّاء وابن مالك حيث  
وضع ألفية شعرية في النحو. يقول  
السيوطي: "لابن مالك في النحو طريقة  
سلكتها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن  
مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب  
البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي  
خالقها الظاهر. وابن مالك يعلم بوقوع ذلك  
من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل  
يقول: إنه شاذ، أو ضرورة، كقوله في  
التمييز (الرجز):

"والفعل ذو التصريف نرزا سبقاً"  
وقوله في مد المقصور (الرجز):  
"والعكس في شعر يقع"  
قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة  
المحققين، وهي أحسن الطريقتين<sup>18</sup>.  
شهد ابن هشام لابن مالك بأنه من  
المحققين، وليس بخفي أن ابن هشام من  
أكابر النحويين فقد عرّض في كتابه المغني  
خلاصة ما توصل إليه في هذا المضمار  
وشهادته هذه لم تأت إلا عن إمام ودراية؛  
فابن مالك لا شك في أنه من المحققين  
الذين ذاع صيتهم في الغرب والشرق  
وتهافت الناس على ألفيته عوامهم قبل  
خواصهم.

لقد سلك ابن مالك في ألفيته نهج  
الوصفية والمعارية؛ والوصفية هي جناح  
الباحث الذي يخلق في فضاء اللغة باحثاً  
ومنقّباً. والمعارية هي مطيته في القبح  
على قوانين سادت في سراديب لغة تحكمها  
الأعراف وتتداولها الألسن.

فهلّموا بنا إلى ألفية ابن مالك لنر كيف  
استخدم جناحه ومطيته في مبحثي الحال  
والتمييز.

من هو ابن مالك؟

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن  
مالك الإمام العلامة. ولد ببيان الأندلس  
سنة 600 هـ أو 601 هـ. سمع بدمشق من  
مكرم، وأبي صادق بن صباح، وأبي  
الحسن السخاوي وغيرهم. وأخذ العربية عن  
غير واحد فممن أخذ عنه ببيان أبو  
المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن  
الخير الكلاعي من أهل لبلبة، وأخذ



القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار،  
وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن  
مالك المرشاني، وجالس ابن يعيش وتلميذه  
ابن عمرون وغيرهما بطلب، وتصدر بها  
لإقراء العربية، وكان إماماً في القراءات  
وعالمًا بها. وأما اللغة فكان إليه المنتهى  
فيها وكان نظم الشعر عليه سهلاً رجزه  
وطويله وبسيطه.

انصف ابن مالك بالأخلاق الحسنة  
والعقل الزاجح والصبر على المطالعة الكثيرة  
والحرص على العلم حتى أنه حفظ يوم  
وفاته ثمانية أبيات لقنه ابنه إياها.

تخرج على يديه أئمة منهم ابن المنجي  
وترك كمًا وافراً من التصنيف منها: الكفاية  
الشافية، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام،  
ولامية الأفعال وألفيته الشهيرة في النحو  
التي نحن بصددتها<sup>19</sup>.

#### الحال بين الوصفية والمعارية:

الحال هو وصف فضلة مسوق لبيان  
هيئة صاحبه أو تأكيد عامله، أو مضمون  
الجملة قبله.<sup>20</sup> أو نقول: "الحال اسم مشتق  
نكرة منصوب، يذكر بعد عامله وصاحبه  
ليبين هيئة صاحبه، فهو فضلة لأنه يذكر  
بعد تمام الكلام، وهو ليس مسنداً ولا مسنداً  
إليه. والأصل في الحال أن ترد نكرة  
مشتقة، ولكن يمكن أن ترد معرفة شذوذاً،  
ويمكن أن ترد اسماً جامداً مؤولاً بمشتق،  
وذلك إذا دل اللفظ على ترتيب أو تسعير،  
أو تفصيل، أو مشاركة أو تشبيه"<sup>21</sup>.

أما ابن مالك فقال (الرجز)<sup>22</sup>:

1. الحال وصف فضلة منتصب

مفهم في حال كُفراً أذهب

لقد استخدم ابن مالك في هذا البيت كلاً  
من المنهجين الوصفي والمعاري فقال:  
"الحال وصف". والوصف ميزة اسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة  
المبالغة وأفعال التفضيل. ويكون بالتالي  
استقراً من سماعه حالات كثيرة  
للحال. ولا حظ ماهيته من استعراض أنواعه.  
كما لاحظ أنه "فضلة" يمكن الاستغناء عنه  
وأنة "منتصب" أي له حكم النصب دائماً.  
و"فضلة" و"منتصب" هما نعتان للخبر  
وصف "والخبر يُخبر عن سماع أو  
مشاهدة. والنعت صفة لموصوف بملاحظة  
ومشاهدة، وفي كل هذا منهج وصفي. كذلك  
"مفهم" نعت إلا أنه اتبعه بقوله "في حال".  
وهنا أعمل المنهجين معاً فميز بين الحال  
والتمييز؛ فالتمييز لا يفهم في حال إنما في  
ذات أو نسبة وفي هذا قياس مع ملاحظة.  
وفي ذكره "كُفراً أذهب" مثال من الاستقراء  
والتبعية، مع إشارة لحكم لم يبينه.

2. كونه منتصباً مشتقاً

يغلب لكن ليس مستحقاً  
هنا استعمل الشاعر المنهج الوصفي في  
الشرط الأول فاستخدم جملة اسمية من اسم  
وخبر. فوصف حالة الحال بالانتقال. وهذا  
يلحظ بالحواس أي وصله استقراء تنقله  
وعدم لزومه. والاشتقاق مشاهد أيضاً، وكذا  
الغلبة، إلا أنها وما بعدها من البيت تعتمد  
على حجة وبرهان، فاعتمد المعيارية في  
إثباته غلبة تنقله مع إمكانية لزومه. وإمام  
هو ضليح بالقراءات، اطلع لا شك على  
كتاب الله تعالى وفيه: ﴿وتنحتون من الجبال  
نبوذاً﴾<sup>23</sup> فنبوذاً تعليل وحجة على عدم

استحقاق الحال لدوام الاشتقاق، إذ لا  
تصنف بين أسماء الفاعلين والمفعولين ولا  
الصفات المشبهات وبالتالي يكون قد نهج  
في الشرط الثاني منهج المعيارية مع  
الوصفية.

3. ويكثر الجمود في سعر وفي

مبدي تأول بلا تكلف

4. كبعة مدا بكذا يدا بيد

وكرر زيد أسداً أي كاسد  
في هذين البيتين عمد ابن مالك إلى  
المنهج المعاري لكن نلث أن المنهج  
المعاري يبدأ حيث ينتهي المنهج الوصفي  
وبالتالي في كل مرة يستعمل المعاري يكون  
حكماً قد أسبقه بالوصفي إذ كيف له أن  
يقيس ويُعلل ويسوق الحجج والبراهين دون  
أن يستقرئ ويُلاحظ؟ فلاحظ استخدام الحال  
في سعر وعلل جموده لتأويله بالمشتق  
معنى. لأن معناه مسعراً أو مسعراً وفي  
الحالتين هو حال. ثم قال "وفي مبدي تأول  
بلا تكلف" هنا عطفت العام على الخاص،  
وهو من السماع، أي أعمل المنهج  
الوصفي. أمّا تمثيلة لكثرة الجمود في سعر  
بقوله "كبعة مدا بكذا"، وسوقه مثلاً عن  
المناجزة وآخر عن التشبيه لمبدي تأول  
بالمشتق معنى ففيه تصنيف المنهج  
المعاري.

5. والحال إن عرفت لفظاً فاعتقد

تذكيره معنى كوحذك اجتهد  
في هذا البيت بيان خروج عن القاعدة  
التي تفيد كون الحال نكرة. فإن جاءت  
معرفة لفظاً فهي مأولة بنكرة معنى وساق  
مثلاً واحداً لأكثر من حالة لأنه استعمل

الكاف. ولكننا لا ندري أوصله هذا بالسماع  
أم لا وفي كلتا الحالتين فقد أعمل المنطق  
والعقل لقوله "فاعتقد" وفي هذا دليل على  
جزمه بما توصل إليه وأمره المستمع  
باعقاده وهذا من مرتكزات المعيارية.

6. ومصدر منكّر حالاً يقع

بكثرة كبعة زيد طلع  
لاحظ ابن مالك بعد استقراءه وقوع  
المصدر النكرة موقع الحال ومثل لذلك  
ب"كبعة". لكن ألا ترى معي أن قوله "بكثرة"  
إشارة لاحتمال وقوعه معرفة على نكرة وهذا  
استنتاج يدل على منهج معياري.

7- ولم ينكر غالباً ذو الحال إن

لم يتأخر أو يخصص أو يبين  
8- من بعد نفي أو مضاهيه كلا

ينبغي امرؤ على امرئ مستسهلاً  
إن الحال يُخبر عن صاحبه فلا بُد  
بحسب العادة أن يكون المخبر عنه معرفة.  
أيخبر عن نكرة؟ بحث ابن مالك عن جواب  
فيما استقرأه فوجد حالات لا يكون فيها  
صاحب الحال معرفة فقال "ولم ينكر غالباً"  
ويكون قد استند في ذلك على المنهج  
الوصفي. أمّا فيما تبقى من البيتين فقد سوغ  
تذكيره باستعراض الحجج والبراهين ووضع  
المعايير فقال "إن لم يتأخر" ومُراده إن  
تأخر صاحب الحال عن الحال جاء نكرة  
وكذا لو خصص أي بالوصف. ثم قال "أو  
يبن بعد نفي أو مضاهيه" وهنا تبدو لنا  
رجاحة عقله وسعة اطلاعه فما الذي  
ضاهى النقي؟ النهي على ما يبدو من قوله  
"لا ينبغي امرؤ على امرئ مستسهلاً". لكنّه  
استهلها بالكاف، وفي هذا إشارة على وجود



مُضَاهٍ آخَرَ هُوَ الاسْتِفْهَامُ وَلَوْ لَمْ يُدْكَرْ  
وَيَكُونُ بِهَذَا قَدْ وَضَعَ قَاعِدَةً مُعْلِلًا وَمُبْرَهِنًا.  
9- وَسَبَقُ حَالٍ بِحَرْفِ جَرٍّ قَدْ

أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ  
سَبَقَ أَنْ اسْتَقَرَّ ابْنُ مَالِكٍ كَلَامَ الْعَرَبِ  
فَوَجَدَ حَالَاتٍ تَقَدَّمَ فِيهَا الْحَالُ عَلَى  
صَاحِبِهَا. إِلَّا أَنَّهُ قَدْ بَلَغَهُ سَمَاعًا أَنَّ  
التَّخْوِينَ غَالِبُهُمْ قَدْ مَنَعَ ذَلِكَ فَتَصَدَّى لَهُمْ  
بِلُطْفٍ، يَنْتُمْ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ  
دَمَائِثِهِ خَلْقِهِ، قَائِلًا "وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ".  
وَيَكُونُ بِذَلِكَ أَعْمَلَ الْمَنْهَجِينَ مَعًا اسْتِقْرَاءً  
وَتَعْلِيلًا.

10- وَلَا تُجَزَّ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ  
إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
11- أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أَضِيفَا

أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفَا  
مَعْلُومٌ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ  
فِي صَاحِبِهَا إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا  
فِعْلًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ أَيْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ  
مَصْدَرًا أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ مِثَالُ: بَلَّغَنِي قَدُومَ  
الْأَسَاطِيزِ رَاجِلًا، وَأَنْتَ قَارِئُ الْبَحْثِ مَطْبُوعًا،  
فَقَدُومٌ وَقَارِئَةٌ عَمَلًا فِي الْحَالِ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى  
الْفِعْلِ. وَهَذَا مِصْدَاقُ مَا قَالَهُ فِي الْبَيْتِ  
الْأَوَّلِ؛ وَفِيهِ مُلَاحَظَةٌ وَتَقْعِيدٌ أَيْ دَلَالَةٌ عَلَى  
نَهْجِهِ الْمِيعَارِيَّةِ وَكَذَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي حَيْثُ  
ذَكَرَ جَوَارِزَ وَرُودِ حَالٍ لِمُضَافٍ أَضِيفَ إِلَيْهِ  
جُزْؤُهُ كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ  
أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ الْآيَةُ.  
فَالْحَمُّ جُزْءٌ مِنْ "أَخِيهِ" وَ"مَيْتًا" حَالٌ لِأَخِيهِ.  
أَمَّا إِنْ قُلْتَ أَنْصَبْتَ إِلَى كَلَامِ الْأَسَاطِيزِ شَارِحًا  
فَهُوَ مِثَالٌ لِشِبْهِ الْجُزْءِ. وَيَبْدُوهُ بِ"لَا تُجَزَّ" دَلِيلٌ  
إِضَافِيٌّ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمِيعَارِيِّ.

12- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا  
أَوْ صِغَةً أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا  
13- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا

ذَا رَاجِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا  
أَكْمَلَ ابْنَ مَالِكٍ فِي سَرْدِ مُسَوِّغَاتٍ تَقْدِيمِ  
الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهِ مِمَّا اسْتَقْرَأَهُ مِنْ سَمَاعِهِ  
وَمَا اسْتَنْبَطَهُ مِنْ أَحْكَامٍ. ثُمَّ سَاقَ الْأُمَثَالَ  
لَهَا مَسْبُوقَةً بِتَجْوِيزِهِ، وَفِي ذَلِكَ قَرِينَةٌ  
لِخَوَاضِهِ مِضْمَارَ الْقِيَاسِ فَقَالَ: "وَمُخْلِصًا  
زَيْدٌ دَعَا"، وَهُوَ مِثَالٌ لِلْفِعْلِ الْعَامِلِ  
الْمُتَصَرِّفِ دُونَ سِوَاهُ لِاسْتِعْمَالِهِ أَدَاةَ الشَّرْطِ  
"إِنْ" وَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ مَنَعَ وَقُوعَ حَالٍ لِاسْمٍ  
عَمِلَ فِيهِ فِعْلٌ لَزِمَ لَفْظَ الْمَاضِي، وَوَضَعَ  
قَانُونًا وَدَافَعَ عَنْهُ بِالْبُرْهَانِ. أَمَّا قَوْلُهُ "فَجَائِزٌ  
تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا" ذَا رَاجِلٍ دَلِيلُهُ عَلَى مَا  
أَسْبَقَهُ مِنَ قَاعِدَةٍ وَهِيَ كَوْنُ الْعَامِلِ فِي  
صَاحِبِ الْحَالِ صِغَةً مُشَبَّهَةً بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ.

14- وَعَامِلٌ ضَمِنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا  
خُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ  
15- كَتَلَكْ لَيْتَ، وَكَأَنَّ وَنَدَّرَ

نَحْوُ "سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ"  
لَا حَظَّ النَّاطِلُ أَنَّ الْعَامِلَ الَّذِي ضَمِنَ  
مَعْنَى دُونَ خُرُوفِهِ كَمَا فِي "تَلَكْ"، وَغَيْرِهَا  
مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ لِاسْتِعْمَالِهِ الْكَافِ، لَا  
يُؤَدِّي إِلَى تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهِ وَكَذَلِكَ  
الْأَمْرُ فِي التَّمْنِي ك-"لَيْتَ" وَالتَّشْبِيهِ ك-"كَأَنَّ"  
وغيرِهَا مِنَ الْخُرُوفِ الَّتِي تَحْمِلُ مَعْنَى  
الْعَامِلِ دُونَ لَفْظِهِ. وَيَمَكِّنُنَا الْقَوْلُ بِاسْتِعْمَالِهِ  
الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ فَقَطُّ لَوْ اسْتَعْمَلَ أَدَاةَ الْجَزْمِ  
"لَمْ" بَدَلًا أَدَاةِ النَّصْبِ "لَنْ". لَكِنْ إِيْرَادُهُ "لَنْ"  
بَدَلًا "لَمْ" دَلِيلٌ مَوْقِفٍ وَرَأْيٍ إِذْ تَقِيدُ "لَنْ"  
الْإِسْتِقْبَالَ إِلَّا أَنَّ الْحَالَةَ تَقْتَضِي "لَمْ" وَ"لَنْ"

مَعًا فَاخْتَارَ "لَنْ" رُبَّمَا حِفَاطًا عَلَى الْوَزْنِ  
الشَّعْرِيِّ أَوْ رُبَّمَا كَشْفًا عَنْ رَأْيِهِ. إِذَا نَحْكُمُ  
بِالظَّاهِرِ وَنَقُولُ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَنْهَجَ الْمِيعَارِيَّ.  
ثُمَّ اسْتَشْنَى بِقَوْلِهِ "وَنَدَّرَ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا"  
فِي هَجَرَ، وَفِيهَا تَضَمُّنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ  
كَسَابِقَاتِهَا. لَكِنَّهُ أَفْرَدَ لِهَذِهِ الْحَالَةَ مِثَالًا لِبَدْوِ  
التَّقْدِيرِ وَتَأَكَّدَ الْحَالِ مِمَّا يَدْفَعُنَا إِلَى الْقَوْلِ  
بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَالْمُلَاحَظَةِ وَمِنْ ثَمَّ التَّقْعِيدِ وَالتَّعْلِيلِ  
بِقَوْلِهِ "وَنَدَّرَ" لِأَنَّ الْعَامِلَ هُوَ حَرْفُ الْجَرِّ  
بِنِيَابَتِهِ عَمَّا تَعَلَّقَ بِهِ وَهُوَ الْفِعْلُ "اسْتَقَرَّ". وَفِي  
هَذَا تَشْغِيلٌ لِلْمَنْطِقِ. أَمَّا "نَحْوُ" فَدَلَالَةٌ عَلَى  
جَوَازِ تَقَدُّمِ الْحَالِ فِي مِثْلِ هَذَا كَالظَّرْفِ.

16 - وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ  
عَمَرُو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهْنُ  
أُورَدَ الشَّاعِرُ صَاحِبَ الْحَالِ "أَنْفَعُ"  
مُتَأَخِّرًا عَنِ الْحَالِ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ  
التَّضْيِيلِ، ثُمَّ أَصْدَرَ حُكْمَهُ بِالْجَوَازِ مَعَ كَوْنِهِ  
غَيْرَ مُشَابِهٍ لِلْفِعْلِ مُظْهِرًا بِذَلِكَ مَزِيَّةَ لَهُ عَلَى  
الْعَوَامِلِ الْجَامِذَةِ. وَهَذَا مِنْ بَابِ شَرْحِ  
الْخَصَائِصِ وَبِالْتَّالِي مِنَ الْمَنْهَجِ الْمِيعَارِيِّ.

17- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ  
لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرَ مُفْرَدٍ  
فِي هَذَا الْبَيْتِ اخْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ حَالَاتٍ  
مُتَوَعَّةً كَاشِفًا عَنْ أَطْلَاعِهِ وَدِرَافَتِهِ  
بِالصَّنَاعَةِ الشَّعْرِيَّةِ وَحُسْنِ تَصْنِيفِهِ وَقَدْ اتَّبَعَ  
الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ فِي قَوْلِهِ "قَدْ يَجِيءُ"  
لِمُلَاحَظَتِهِ، وَالْمِيعَارِيَّ فِي قَوْلِهِ "فَاعْلَمْ" لَتَبْنِي  
الْمَوْقِفِ فَكَأَنَّهُ قَالَ فَاعْلَمْ مَا عَلِمْتُ وَاعْتَمِدْهُ،  
فَذَكَرَ امْكَانِيَّةَ تَعَدُّدِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا وَاحِدًا  
كَقَوْلِنَا جَاءَتِ الطِّفْلَةُ مَسْرَعَةً فَرِحَةً. وَتَعَدُّدُ  
الْحَالِ مَعَ تَعَدُّدِ أَصْحَابِهَا وَفِيهِ اِحْتِمَالَانِ،  
أَوَّلُهُمَا مَعَ التَّفْرِيقِ وَثَانِيُهُمَا بِلَا تَفْرِيقٍ.

18- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا  
فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مَفْسَدًا  
بَعْدَمَا ذَكَرَ النَّاطِلُ أَنَّ الْحَالَ تَبَيَّنَ حَالُ  
صَاحِبِهَا، شَرَعَ فِي ذِكْرِ مِيزَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ  
عَامِلَ الْحَالِ قَدْ يُؤَكِّدُ بِهَا وَهَذَا بَيِّنٌ عِنْدَمَا  
يَكُونُ الْحَالُ وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ مِنْ مَصْدَرٍ  
وَاحِدٍ. وَلَكِنَّهُ مِثْلُ بِحَالٍ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى عَامِلِهِ  
دُونَ لَفْظِهِ. وَبِهَذَا يَكُونُ قَدْ أَعْمَلَ الْقِيَاسَ.  
كَذَا أَنَّتُ الْحَالُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَعْدَ تَذْكِيرِهَا  
فِيمَا سَبَقَ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِي أَشْكَالِيَّةٍ كَسِرِ  
الْوَزْنِ الشَّعْرِيِّ، وَدَلِيلُ جَوَازِ التَّأْنِيثِ عِلْمُهُ  
مِنْ اسْتِقْرَائِهِ.

19- وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ  
عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ  
بِاسْتِقْرَائِهِ وَجَدَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ الْحَالَ قَدْ  
تَوَكَّدَ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً - لِأَنَّ الْفِعْلِيَّةَ تَوَكَّدَ  
عَامِلُهَا وَلَمَّا احْتِيجَ لِحَالٍ يُؤَكِّدُهَا - نَحْوِ  
"قَاطِمَةُ ابْنَتِي مُتَفَوِّقَةٌ". كَمَا وَجَدَ أَنَّ فِي مِثْلِ  
هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ الْعَامِلُ مُضْمَرًا. وَلَكِنْ  
اسْتِعْمَالُهُ الشَّرْطَ دَلِيلٌ عَلَى الْبُرْهَانِ الْعِلْمِيِّ  
وَالْحُجَّةِ الْمَنْطِيقِيَّةِ إِذْ وَجِبَ تَأْخِيرُ الْمُؤَكِّدِ عَنِ  
الْمُؤَكَّدِ، كَمَا وَجِبَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ وَإِلَّا لِمَ  
النَّصْبُ؟

20- وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً  
كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ  
بَعْدَ أَنْ مِثْلُ لِلْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ لِعَامِلِهَا بِلَفْظِ  
مُفْرَدٍ ذَكَرَ امْكَانِيَّةَ كَوْنِهَا جُمْلَةً إِسْمِيَّةً أَوْ  
فِعْلِيَّةً إِلَّا أَنَّهُ أُورَدَ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً. وَيَمَكِّنُنَا  
الْقَوْلُ أَنَّهُ اسْتَخْدَمَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْمَنْهَجَ  
الْوَصْفِيَّ.

21- وَذَاتُ بَدَءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَّتْ  
حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ



في البيت السابق مثل ابن مالك بجملة اسمية. أمّا هنا فمثل بجملة فعلية يتصدّرها فعل مضارع مثبت، ولحظ أنّ مثل هذه الجملة تحوي ضميراً يعود لصاحب الحال وتخلو من الواو.

22- وذات واو بعدها انو مبتدا

لّه المضارع اجعلنّ مسنداً إنّ الفعل المضارع يضارع الاسم ويتنزل منزلة اللفظ المفرد من الحال فكما لا يمكنني القول: جاء الولد وضاحكاً. كذلك لا يمكنني القول: جاء الولد ويركض.

لكنّ الناظم استقرأ في كلام العرب جملاً مُصدّرة بفعل مضارع مثبت مسبوق بواو. فأعمل القياس وأمر بأنّ ينوي مبتداً بعد الواو وبأنّ يجعل الفعل المضارع مسنداً إليه وبالتالي تصبح الجملة اسمية. وهذا يُبرّر لنا لماذا حصر في البيت الذي قبله الجمل الفعلية المضارعية المثبتة بالخالية من الواو. ويكون بذلك قد استعمل فيه أيضاً المنهج المعياري.

23- وجملة الحال سوى ما قدما

بواو أو بمضمّر أو بهما يصل الشاعر بالاستنتاج إلى أنّ كلّ الجمل الحالية سوى ما ذكره سابقاً يمكن أن تأتي فيها بواو أو بضمير أو بالاثنتين معاً ويكون بذلك قد اعتمد المعيارية بوضعه قاعدة شاملة للجملة الواقعة حالاً، سواء كانت اسمية منفية ومثبتة، أو فعلية مثبتة ومنفية مُصدّرة بالماضي، وكذا الفعلية المُصدّرة بمضارع منفي.

24- والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حُظن

انتقل ابن مالك من الكلام عن الحال إلى الكلام عن عاملها فذكر أنّ العامل فيها قد يحذف لكنّه لم يكتف بذلك بل اتبع بقاعدة بقوله "وبعض ما يحذف ذكره حُظن". وظاهر كلامه أنّه قد بلغه وجوب الحذف في حالات وجوّه في أخرى ولم يمثّل لذلك. ولكن ألا ترى معي عدَم اعتراضه؟ والمنهج المعياري يهدف إلى معرفة قوانين اللغة من أجل حفظها وتحريها من اللحن والخطأ. وأهم مرتكزاته المعيارية والقياس والتعليل بالحجج والبراهين وتعريف المصطلحات والموضوعية. وهذا ما فعله ابن مالك في هذا البيت وفي هذا الفصل من ألفيته فقد بدأ بتعريف مصطلح الحال وبيّن لنا آراءه مُتسلياً بالحجج والبراهين ملتزماً الموضوعية إذاً فإننا نقول أنّه غلب المنهج المعياري على الوصفي في هذا المبحث.

التمييز بين الوصفية والمعيارية:

التمييز لغة التفسير والتبيين، ونحوًا، هو اسم، نكرة، فضلة، يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة<sup>24</sup>. ويمكننا القول: "التمييز اسم، جامد، نكرة، منصوبة، يُذكر بعد ممّيزه لتوضيحه وتفسيره. والمميّز هو المبهّم الذي يحتاج إلى توضيح وتفسير ويكون في سياق الكلام مفرداً أو جملة"<sup>25</sup>.

أما ابن مالك فقد استهلّ شرحه عن التمييز بقوله:

1- اسم بمعنى من مبيّن نكره

يُنصب تمييزاً بما قد فسّره وَضَعَ النَّاطِمُ حَدّاً للتمييز في هذا البيت فبدأ بقوله "اسم" فأخرج الفعل والحرف ثمّ

انتقل إلى قول "بمعنى من" فأخرج ما سوى التمييز والمفعول الثاني والمُشَبَّه بالمفعول به واسم لا. ثمّ أضاف "مبيّن" فأقصى المفعول الثاني واسم لا، وبقوله "نكره" لم يبق إلا على التمييز، ويكون بذلك انطلق من المجموعة الكبرى الكلام تدريجاً إلى الغنصر وفي هذا دليل على التسلسل المنطقي. ثمّ لاحظ كونه منصوباً على التمييز. كلّ هذا استقراء، لكنّه لم يكتف بذكر ذلك بل علّل بقوله "بما قد فسّره" إذ التمييز هو المبيّن أو المفسّر لما انبهم من الذوات والنسب وبالتالي بعد أن ذكر حالات شاهد النصب فيها على التمييز أو الجرّ على الإضافة، ساق في هذا قد نهج منهج المعيارية بعد الوصفية.

2- كثير أرضاً وقفيّز بُراً

وَمَنَوَيْنِ عَسلاً وَتَمراً  
مثل ابن مالك مستقرئاً في هذا البيت للتمييز، وخصّ تمييز النسبة. فذكر بعض ما يقاس وما يوزن وما يُكال. ويكون قد ساق البراهين لما أورده عن التفسير في البيت السابق.

3- وبعد ذي وشبهها اجرّره إذا

أصفتها كمذّ حنطة غذا  
إنّ ابتداءه بـ "وبعد ذي وشبهها" فيه إشارة إلى أنّ خلافاً لا يطبّق عليه ما سيورده بعده ومنه تمييز العدد إذ لم يُدرجه في البيت السابق.

والقاعدة التي وضعها هي أن يجزّ على الإضافة ما ميّز به إذا أضيف إليه. ثمّ ساق مثلاً لما سنّه بقوله "كمذّ حنطة غذا". وهذا سبيل معياري سلكه.

4- والنصب بعد ما أضيف وجبا

إنّ كان مثل "ملء الأرض ذهباً" أورّد ابن مالك في هذا البيت مثلاً لحالات يجب النصب فيها وهي تلك التي يكون المميّز مضافاً إلى ما لا يستغنى عنه فقال "مثل ملء الأرض ذهباً". إذ لا يستقيم المعنى بدون المضاف إليه وإلاّ لأمكن حذفه وجاز فيه الإضافة، وفي هذا تعيّد وقياس.

5- والفاعل المعنى انصبّ بأفعلاً

مُفضّلاً كأنّ أعلى منزلاً  
شدّد ابن مالك على نصب ما لحق بأفعل التفضيل وكان فاعلاً بالمعنى ويكون بهذا أتى بمثل ثانٍ على الوجوب. واستعمل فعل الأمر مع نون التوكيد الثقيلة وكأنّه يقول إياك أن تنصب تمييزاً ما لم يكن فاعلاً في المعنى ما يُشير إلى مقارنته لها بما ليست فاعلة في المعنى مُتخذاً العيار أساساً.

6- وبعد كل ما اقتضى تعجباً

ميّز كأكرم بأبي بكر أبا  
استقرأ ابن مالك في كلام العرب صيغتي التعجب فوجد أنّ التمييز يُنصب بعدها. فمثل بواحدة منهما مُضيفاً على ما سبق برهاناً. ونمثل للثانية بـ "ما أوضح المؤلف شرحاً". أمّا قوله "كلّ ما اقتضى تعجباً" فيشير إلى أنّه قاس عليها كلّ ما أفهم التعجب.

7- واجرز بمن إن شئت غير ذي العذ

والفاعل المعنى كطب نفساً تقد  
لقد بدأ الناظم هذا الفصل بتعريف التمييز فقال "اسم بمعنى من، وهُنا، يُبيّن



إمكانيته مباشرة إلا إذا كان تمييزاً عددياً أو فاعلاً في المعنى لعدم استقامة المعنى. واستعماله "غير" وهي للاستثناء دلالة على سببه القوانين.

#### 8- وعامل التمييز قديم مطلقاً

والفعل ذو التصريف نزرًا سبقاً بعد أن أنهى الكلام على أنواع التمييز ختم بذكر قاعدة ألا وهي تقديم العامل في التمييز عليه. وقوله "مطلقاً" معناه في الاسم والفعل إلا أنه فصل في الفعل المتصرف فقال "والفعل ذو التصريف نزرًا سبقاً"، وفي هذا دليل على قوة ملاحظته وسعة اطلاعه، فلقد سبق له أن خالف المشهور، وهو يقول الآن ما لم يسبقه عليه أحد وما هذا إلا دليل على بلوغه المراتب العلى في النحو النحو حيث وضع القواعد وعلل وبرهن متبعاً بذلك المنهج المعيارى منطلقاً من الوصفى مؤقتاً آثار علماء اللغة في مسيرتهم.

لقد قدم ابن مالك وعلماء اللغة القدامى قبله نماذج متقدمة جداً في تعاملهم مع اللغة بوصفها منظومة من العلامات اللسانية الدالة التي تخضع في حركيتها الخطابية لنواميس متحركة في أداء وظائفها الدلالية؛ ومن هذه القضايا تناول القدامى فكرة العمل والعامل؛ ونظرتهم إلى العامل بوصفه سبباً يقود إلى التقدير دلالة على الجوانب التحويلية في النحو العربي. وما ذهبوا إليه في باب التمييز يعد مثالاً آخر على التحويل حيث يقول أحدهم في حد تمييز الجملة: "فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم

فعل إلى معموله من فاعل نحو "طاب زيداً نفساً" أو مفعول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾<sup>26</sup>. فالتمييز محوّل عن الفاعل، والأصل<sup>27</sup> "طابت نفس زيد"، و"اشتعل شيب الرأس"<sup>28</sup>.

#### - الخاتمة:

ممتع هو الخوض في هذه التجربة من خلال فصلين اثنين فقط من ألفية شعرية لابن مالك حيث أجاد فيها وأفاد، وشرح واستفاض، ونهج الوصفية فقال "ولا أمنعه فقد ورد". شأنه شأن من سبقه، فقد كان سبويه يقول في أكثر من موضع "قالت العرب"، ومثله ابن جني في قوله "قال أبو علي القالي". وهذا لا يعني أنهما لم يعتمدا المنهج المعيارى، بل ساق كل منهما الحجج المنطقية والبراهين العلمية. وغيرهما من علماء اللغة فعل، وكذا ابن مالك في ألفيته حيث عرّف المصطلحات، وأورد الأدلة المثبتة لأرائه. فوضع القوانين سياجاً للغة نفخر بها ونعتز.

إلا أنه لم يشر إلى الفرق بين الحال والتمييز الذي يشكل إشكالية عند الكثيرين ممن إن صح القول طفا على سطح بحر علم النحو ولم يغص بعض الشيء أو ممن ادعى العلم على جهل، أو جهل دون ادعاء. لذا نقول: "إن الحال هو المبين هيئة الذات وقت الفعل، بينما التمييز لا يكون إلا اسماً وهو المبين ما انبهم من الذوات أو النسب، وشتان بين أن تبين هيئة ذات وبين أن تزيل الإبهام عن ذات بعينها". فلو قلت: "طاب أحمد ضحبة مسافراً". فالفرق بين

"مسافراً" و"ضحبة" أن مسافراً بيّنت هيئة أحمد حين طاب ضحبة إذ قد يطيب ضحبة مقيماً وعكسه في السفر الذي يسفر عن أخلاقه، فهي حال لأحمد. وأما "ضحبة" فهي تبين ما طاب في أحمد إذ قد يطيب وقتاً مثلاً ولا يطيب ضحبه وبالتالي فهي تمييز له.

وفي الختام نقول جزا الله ابن مالك وأمثاله كل خير لجمعه ما تفرّق وتحقيقه ما لم يتحقق. وسدّدنا الله على خطاه.

\*\*\*

#### الهوامش

\* نعد أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها - المعهد العالي للدكتوراه - الجامعة اللبنانية

<sup>1</sup> ابن جني أبو الفتح عثمان (322 هـ - 392 هـ) عالم نحوي كبير، وضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني. له أكثر من 50 كتاباً، أشهرها كتاب "الخصائص" (بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة ج2 ص205) ابن جني، الخصائص، عدد الأجزاء 3، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، لا ت، ط 2، ج 1 ص 33

<sup>2</sup> ابن خلدون، المقدمة، ص 1056

<sup>3</sup> Carroll, The study of language p:10

<sup>4</sup> الدكتوراه مها خير بك ناصر: محاضرة في "ابن خلدون والحدائق اللغوية" الجامعة اللبنانية، 2011-2012.

<sup>5</sup> حسان تمام، اللغة بين الوصفية والمعارية، عدد الأجزاء 1، عالم الكتب، القاهرة، 2001م، ط 4، 18، 19

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص 23

<sup>7</sup> الدكتوراه مها خير بك ناصر من محاضرة في تعريف اللغة الجامعة اللبنانية، 2011 - 2012م، ص 4.

<sup>8</sup> المصدر نفسه، ص 6

<sup>9</sup> ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، ولد سنة 630 هـ، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ولي القضاء في طرابلس. وعاد إلى مصر فتوفي فيها سنة 711 هـ. أشهر كتبه "لسان العرب". ومن كتبه "مختار الأغاني"، (الأعلام، ج 7 ص 101). لسان العرب، عدد

الأجزاء 15، دار صادر، 1997م، ط 3، لسان العرب، ج 6، ص 158، باب (ق ي س).

<sup>10</sup> الزماني أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (المتوفى 384 هـ) النحوي المتكلم صاحب التصانيف، كان من أهل المعرفة، مثقفاً في علوم كثيرة، من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة، (الأنساب للسمعاني ص 258 ب) رسالة الحدود، عدد الأجزاء 1، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، لا ت، لا ط رسالة الحدود، ص 66 - 85.

<sup>11</sup> السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى 911 هـ)، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة (معجم الشعراء، ج 1، ص 1080) الاقتراح في علم أصول النحو، عدد الأجزاء 1، قدم وضبطه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية، 1988 م، ط 1، ص 71.

<sup>12</sup> أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، عدد الأجزاء 1، مكتبة الأنجلو - مصرية، القاهرة، 2010م، ط 8، ص 9.

<sup>13</sup> الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله (المتوفى 198 هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة، أخذ عن القراء، وعن الخليل، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن. (بغية الوعاة: ج 2، ص 16)

التخريج البيت للكسائي الحموي، ذكره ياقوت الحموي (574 - 626 هـ) في معجم الأدياء، عدد الأجزاء 7، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414 هـ - 1993م، ط 1، ج 4، ص 99.

<sup>14</sup> أبو العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى 1206 هـ) عالم بالعربية والأدب. مصري. مولده ووفاته بالقاهرة. له الكافية الشافية في علمي العروض والقافية وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو وغيرها (الأعلام للزركلي 297/6)

التخريج: هذه الأبيات للعلامة الصبان وقد ذكرها الرائي حمد بن محمد الصعيدي المالكي في فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص 169، والشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الهرري الشافعي في تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن 11/1 وفي مؤلفه الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 39/1. أبو بكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وذيوله 131/17.



<sup>15</sup> سورة (9) التوبة، آية 3.

<sup>16</sup> الأتباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن عبيد الله المتوفى سنة 577هـ، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. له "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" و"الإغراب في جدل الأعراب" و"أسرار العريية" و"لمع الأدلة"، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" في نحو الكوفيين والبصريين (الأعلام، ج 3 ص 327). || نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عدد الأجزاء 1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر 1967م، ص 6  
<sup>17</sup> الولوي محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، عدد الأجزاء: 2، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، 1993م، ط 1، ج 2، ص 67  
<sup>18</sup> السيوطي، الاقتراح، ص 161.

<sup>19</sup> انظر ترجمة ابن مالك في طبقات الشافعية للسبكي 28/5 وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 339/5  
<sup>20</sup> ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (المتوفى 761هـ) تصدّر للتدريس ونفع الطالبين، واشتهر صيته في الأقطار وطارت مصنفاته في غالب الديار من مؤلفاته: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، قطر الندى وبل الصدى، شذور الذهب (بغية الوعاة للسيوطي 68/2 - 70)، ||، شرح شذور الذهب، عدد الأجزاء 1، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق - سوريا، لا ت، لا ط، ص 224.

<sup>21</sup> خير بك ناصر مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، عدد الأجزاء 1، مكتبة السائح، طرابلس - لبنان 2007، ط 1، ص 324.

<sup>22</sup> ابن مالك، ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 1، دار التعاون، بيروت - لبنان، لا ت، لا ط، ص 32.

<sup>23</sup> سورة (26) الشعراء، آية 149.

<sup>24</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 254.

<sup>25</sup> خير بك ناصر، مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، ص 114.

<sup>26</sup> سورة (19) مريم، آية 4.

<sup>27</sup> الأصل هنا يقصد به "البنية العميقة".

<sup>28</sup> الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متكلم، ناظم. ولد في القاهرة سنة 838هـ من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، ونظم جمع الجوامع في الأصول. وتوفي سنة 900هـ. (حاشية الصبان، ج 1، ص 2) || شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط 1، ج 2، ص 195.

\*\*\*

#### فهرس المصادر:

- ابن جني، الخصائص، عدد الأجزاء 3، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، لا ت، ط 2.

- ابن مالك، ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 1، دار التعاون، بيروت - لبنان، لا ت، لا ط.

- ابن منظور، لسان العرب، عدد الأجزاء 15، دار صادر، 1997م، ط 3.

- ابن هشام، شرح شذور الذهب، عدد الأجزاء 1، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق - سوريا، لا ت، لا ط.

- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عدد الأجزاء 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط 1.

- الأتباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عدد الأجزاء 1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر 1967، لا ط.

- الرماني رسالة الحدود، عدد الأجزاء 1، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، لا ت، لا ط رسالة الحدود.

- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، عدد الأجزاء 1، قدم وضبطه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية، 1988 م، ط 1.

- الولوي محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، عدد الأجزاء: 2، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، 1993 م، ط 1.

\*\*\*

#### فهرس المراجع:

- أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، عدد الأجزاء 1، مكتبة الأنجلو - مصرية، القاهرة، 2010م، ط 8.

- حسان تمام، اللغة بين الوصفية والمعارية، عدد الأجزاء 1، عالم الكتب، القاهرة، 2001م، ط 4.

- خير بك ناصر مها، النحو العربي والمنطق الرياضي، عدد الأجزاء 1، مكتبة السائح، طرابلس - لبنان 2007، ط 1.

\*\*\*